

## وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (2009)

التقرير السنوي الـ 15 للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان\*، "ديوان المظالم"، في فلسطين المحتلة منذ سنة 1967 تقريرها السنوي الخامس عشر، الذي يتناول وضع حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2009. وقد حظي التقرير باهتمام واسع، وأثار ردات فعل متباينة، بعضها انتقادي وبعضها مؤيد أو مؤيد مع تحفظات معينة. ونظراً إلى أهمية الهيئة، وأهمية العمل الذي تقوم به، نقدم فيما يلي وصفاً لمحتويات التقرير كما يرد في التقديم لملخصه التنفيذي،\*\* ونختار بين ردات الفعل ملاحظات انتقادية أبداها د. نهاد الشيخ خليل، وهو من أنصار حركة "حماس" وحكومة غزة، وكذلك رد المفوض العام للهيئة، د. ممدوح العكر على هذه الملاحظات. ويرد في بداية رد العكر تعريف بالهيئة: متى أنشئت، ومرتكزاتها القانونية، وعضويتها في الهيئات والمنتديات العالمية المشابهة، ونظرتها إلى الرسالة التي تؤديها. ■

(\*) يتكون مجلس المفوضين في هذه الهيئة من: ممدوح العكر مفوضاً عاماً، ومن الأعضاء: تغريد جهشان؛ أحمد حرب؛ محمد حلاج؛ شوكت دلال؛ إياد سراج؛ فارسين شاهين؛ رجا شحاده؛ عزمي الشعبي؛ راوية الشوا؛ نصير عاروري؛ حنان عشاوي؛ محمود العطشان؛ يوجين قطران؛ فؤاد المغربي؛ كميل منصور؛ محمد ميعاري؛ ورندا سنيورة مديرة تنفيذية.

(\*\*) انظر الموقع الإلكتروني التالي: [www.ichr.ps](http://www.ichr.ps) وهو يتضمن النص الكامل للملخص التنفيذي.

## مقدمة الملخص التنفيذي

يتكون التقرير السنوي الخامس عشر لعام 2009 من ثلاثة أبواب، وثلاثة ملاحق، يتناول كل باب منها بشكل تفصيلي، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام. حيث تناول **الباب الأول** البيئة السياسية والمتغيرات الدالة على وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك أثر الانتهاكات الإسرائيلية على منظومة هذه الحقوق، وأثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية وقدرتها على حماية حقوق الإنسان.

وتناول **الباب الثاني** في فصوله الثمانية حالة بعض الحقوق والحريات العامة، كالحق في الحياة والسلامة الجسدية والحق في سلامة الإجراءات القانونية، والحق في التقاضي، والحقوق والحريات العامة، والحق في تأسيس الجمعيات والحق في تقلد الوظائف العامة، والحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، ومستوى معيشي لائق وغيرها من الحقوق. وقد تناولت الفصول المختلفة في هذا الباب الانتهاكات التي تعرضت لها هذه الحقوق، وأثر هذه الانتهاكات على تمتع المواطن الفلسطيني بحقوقه المنصوص عليها في باب الحقوق والحريات في القانون الأساسي المعدل للعام 2003، والسياسات والإجراءات التي اتخذتها كل من السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة المقالة في قطاع غزة. وخلص كل فصل إلى جملة من التوصيات إلى صانع القرار والمشروع لضمان احترام هذه الحقوق والحريات.

أما **الباب الثالث**، فقد تناول في فصلين موضوعة المساءلة والمحاسبة وأثرها على حقوق الإنسان وحرياته. فقد تناول الفصل الأول ملخصاً لأبرز الشكاوى التي تلقتها الهيئة خلال العام 2009 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور الهيئة في الرقابة على مراكز التوقيف والاحتجاز. وتناول الفصل الثاني موضوعة المساءلة والمحاسبة، ومدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة المقالة باتخاذ إجراءات المساءلة والمحاسبة لملاحقة منتهكي حقوق الإنسان، سواء أكانت إجراءات انضباطية أم تأديبية، أو محاكمة من يمارسون الانتهاكات الجسيمة، من خلال تقديمهم إلى الجهات القضائية المختصة، وتعويض ضحايا هذه الانتهاكات. ■

## ملاحظات نهاد الشيخ خليل على التقرير

سيدي الفاضل، بعد التحية أود أن أعتنم فرصة النقاش الدائر بشأن إقرار قانون الهيئة المستقلة في غزة، وأن أضع بين يديك مجموعة من الملاحظات حول تقرير الهيئة المستقلة رقم 15 بشأن حالة حقوق الإنسان في مناطق السلطة؛ هذه الملاحظات التي جعلتني أصل إلى استنتاج بأن الهيئة لا تعمل باستقلالية ومهنية وحياد كما يُفترض، وإذ أضع هذه الملاحظات بين يديك عبر وسائل الإعلام، فإنني أمل أن تحظى بالاهتمام من جانبكم، وأن تساهم في إثارة النقاش العام حول مدى مهنية عمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

سيقول البعض إن توجه كتلة التغيير والإصلاح يأتي من باب الثأر لأن الهيئة جريئة وجادة في انتقاداتها، ربما، أنا لا أريد أن أدافع عن كتلة التغيير والإصلاح فليدبرها رجالها القادرون على الدفاع عنها، أنا أود أن أقول لسيداتكم راجعوا أنفسكم، هل يقع عليكم شيء من المسؤولية في الأزمة الحاصلة؟ أم أن هيئتك مبرأة من كل نقص؟ وتعلو على كل نقد؟ وقد يقول لك البعض هذه الرسالة تأتي من طرف شخص مؤيد لـ "حماس"، وهي شبيهة بمثيلاتها التي أرسلها مؤيدو "فتح"، وقد يقول لك ثالث إن الهيئة تهاجم من قبل الطرفين وهذا أكبر دليل على صدقيتها، ولذلك لا بد أن نصر على نفس النهج، وأن نتعامل مع القضايا بمنطق (ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد) (غافر، آية 29).

أمل أن تنثر هذه الملاحظات نقاشاً يجعل المفوضية العامة للهيئة المستقلة تتفحص ذاتها ونشاطها، وليس عيباً أن يراجع الإنسان ذاته، ويتعرف على مواطن الخطأ لديه، العيب أن يعتبر الناس أنفسهم فوق النقد، وأن تأخذهم العزة بالإثم، وأعتقد أن المراجعة المطلوبة من الهيئة حتى تبني لنفسها مصداقية عند كل المثقفين والأكاديميين والأطراف الجادة والمحايدة تمكثها من لعب دور ريادي في حماية حقوق الإنسان الفلسطيني في مناطق السلطة. يُظهر تقرير الهيئة في مواطن عديدة موقفاً منحازاً للحكم القائم في رام الله، يتضح هذا من خلال المصطلحات المستخدمة في تسمية كل فريق، فبينما نجد التقرير يُسبغ أوصاف الوطنية والفلسطينية والقانونية والشرعية على فريق رام الله عندما يطلق عليه "الحكومة الفلسطينية"، و"السلطة الوطنية الفلسطينية"، و"حكومة تسيير الأعمال"، وبخصوص الأجهزة الأمنية فإنه يسميها "الأجهزة الأمنية الفلسطينية" و"الشرطة الفلسطينية". أما بخصوص الحكم في غزة فإن التقرير ينزع عنه صفة الفلسطينية والوطنية والقانونية ويكتفي بإلحاق صفة المُفالة، وراء الحكومة أو الشرطة في غزة، وكان يمكن أن تطلق على الطرفين أوصاف تجعل الهيئة تقف على بُعد مسافة واحدة من الطرفين، كما يفعل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

يعتمد التقرير على ما يصله من شكاوى، ولا يستقصي الظواهر والانتهاكات، وهذا خلل كبير، لأن بعض الأطراف محترفون في تقديم الشكاوى؛ بينما لا تسمح حالة الخوف، أو قلة الخبرة للكثيرين ممن يقع عليهم الانتهاك في الضفة من التوجه لتقديم شكاوى.

لم يستطع معدو التقرير إخفاء تحيزهم للحكم القائم في رام الله، وتمثل ذلك في رصد الكثير من الانتهاكات في الضفة؛ لكن تم تسجيلها في إطار الأخطاء اليومية، وفي مواطن عديدة ذكر التقرير أن حكومة فياض تتخذ من القرارات وتضع من السياسات ما يكبح الأخطاء ويُرسد السلوك! أما فيما يتعلق بغزة فإن التقرير يلتمس كل شاردة وواردة، وحتى القرارات التي تم التراجع عنها لكي يخلص إلى أن هنالك سياسة منهجية معتمدة في غزة تنتهك حقوق الإنسان.

أبدى التقرير تفهماً واضحاً لحالة الخطأ التي تقع في الضفة، وذلك من خلال التركيز على الأثر السلبي لسياسات الاحتلال على أداء السلطة، لكن في غزة لم يُبدِ التقرير أي تفهم لآثار الاحتلال والحصار على أداء وسلوك السلطة.

لقد سكت التقرير عن تعيين فياض رئيساً للحكومة في الضفة، وتعامل معه كرئيس حكومة شرعي، متجاهلاً النقاش القانوني، والخلل الديمقراطي من حيث كون فياض لا يمثل 1% من الشعب الفلسطيني، لكنه اليوم يمارس وصاية لا تمثل لها على الموقف السياسي، والموارد المالية، والمقدرات المختلفة، ويوظفها لإملاء قناعاته على الشعب الفلسطيني. وسكت التقرير عن النقاش بشأن انتهاء ولاية الرئيس أبو مازن، وتعامل معه على أنه رئيس لا تشوب صلاحياته أية شائبة.

رغم أن عام 2009 بدأ والعدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في بداياته وأوجه أيضاً، إلا إن التقرير لم يول الانتهاكات التي تعرض لها الشعب خلال الحرب أية أهمية، وكل ما شغل بال التقرير هو إدانة أجهزة

الأمن وكتائب القسام بسبب مقتل مجموعة من المدنيين 22 شخصاً، دون أن يذكر التقرير رواية من قام بالقتل، ودون أن يتطرق إلى خلفيات هؤلاء الأشخاص وما قاموا به من أعمال، وهنا لا أريد تبرير القتل بدون محاكمة، ولكنني أتساءل عن السبب الذي دفع معدي التقرير إلى عرض الصورة مجتزأة هنا، بينما لم يغفل في مواطن أخرى، تتعلق بالضفة، إلى إحاطة المعلومة بخلفيات تساعد على استيعابها، وتخفيف وطأة الجريمة، مثل موضوع اغتيال السمان في قلقيلية، أمّا في غزة فيوجد إصرار على الاجتزاء، ومن أمثلة ذلك أيضاً عرض موضوع المواجهة في مسجد ابن تيمية في رفح.

إن إحدى المشاكل الرئيسية في التقرير تتمثل في توزيع المساحات بداخله على الموضوعات والعناوين المختلفة، بطريقة تعطي صورة خاطئة لحالة الحقوق الفلسطينية وما تعانيه من انتهاكات، فعندما يتم تقليص الحجم الممنوح للحديث عن الانتهاكات الإسرائيلية فيما يتعلق بشأن الحرب الأخيرة، والقدس، وتُعطى مجموعة من الصفحات للحديث عن الانتهاكات بحق المرأة – لا أقصد الانتقاص من حق المرأة – ولكن توزيع المساحات يُركب صورة مشوهة وغير حقيقية للحالة القائمة بشأن حقوق الإنسان.

لقد تجاهل التقرير وجود أقلية وأغلبية في المجلس التشريعي، فمَنح الأقلية الحق في ممارسة عملية التشريع، من خلال توصيته لمجموعات العمل المشكّلة من الكتل البرلمانية مواصلة عملها في تقديم الاقتراحات للرئيس حتى يصدرها على شكل مراسيم، بينما طالب التقرير كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن سن القوانين، لا أعرف كيف منحت الهيئة نفسها حق انتزاع حق الأكثرية ومنحه للأقلية؟ وما هو الاعتبار القانوني أو الديمقراطي أو الوطني الذي دفعها لفعل ذلك؟! ■

## ردّ المفوض العام للهيئة، ممدوح العكر

منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، دعت الأمم المتحدة دول العالم وحثتها على إنشاء هيئات وطنية لحقوق الإنسان كآلية وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان تعمل جنباً إلى جنب مع الآليات الدولية الأخرى بهذا الشأن. كما تمت بلورة معايير واضحة ومحددة من أجل ضمان كفاءة وفعالية هذه الهيئات الوطنية، وهي المعايير التي أصبحت تعرف بمبادئ باريس وتم إقرارها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993. ومن أهم هذه المبادئ أن يتم إنشاء أية هيئة وطنية في أي بلد من البلدان دستورياً بأن ينص عليها دستور البلد و/أو من خلال تشريع يصدر عن برلمانها، كما يقف على رأس هذه المبادئ أن تتمتع بالاستقلالية التامة وخاصة عن السلطة التنفيذية.

وقد أنشئت الهيئة المستقلة في 1993/9/30 بمرسوم رئاسي (رقم 59 الصادر في "الجريدة الرسمية" عام 1995)، ثم عززت دستورية الهيئة المستقلة بالمادة 31 من القانون الأساسي الذي تم إقراره من قبل المجلس التشريعي الأول سنة 2003. وقد مارست الهيئة مسؤولياتها بمهنية وباستقلالية أكسبتها المصادقية محلياً وإقليمياً ودولياً بصفتها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في فلسطين. وقد تم تنويع ذلك قبل حوالي سنتين بمنحها العضوية الكاملة في اللجنة التنسيقية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان (I.C.C.) التابعة لهيئة الأمم المتحدة، كما أصبحت عضواً كاملاً في منتدى آسيا والمحيط الهادي للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان بعد أن كانت في بدايات عهدها عضواً مشاركاً في هذا المنتدى. والجدير بالذكر أن هذه العضوية الكاملة في هذه الأجسام الدولية التابعة للأمم المتحدة جاءت استثناءً لا سابق له بالرغم أن فلسطين ليست دولة بعد، وأنها ترزح تحت الاحتلال. وهذه السابقة لم تأت طبعاً من فراغ بل نتيجة ما أثبتته الهيئة بالممارسة على أرض الواقع ومنذ الأيام الأولى لنشأتها بأنها مؤسسة وطنية تعمل بمهنية عالية، وباستقلالية تامة ولا أجندة لها إلا أجندة تعميم ثقافة حقوق الإنسان في فلسطين، وتعزيز احترام وحماية هذه الحقوق ورصد أية خروقات لها والتدخل لتصويبها.

ومن هنا يا دكتور نهاد فإن أي تقييم نقدي لعمل الهيئة لا بد له أن يكون تقييماً موضوعياً شاملاً قبل التسرع بإطلاق أحكام وأوصاف مطلقة من نوع أن الهيئة ليست مستقلة ولا مهنية ولا حيادية، فشطب الهيئة ودورها بإطلاق هذه الأحكام المطلقة لا يجوز أن يتم فقط من خلال ملاحظات نقدية على تقريرها السنوي الخامس عشر عن وضع حقوق الإنسان في فلسطين للعام 2009، هذا عدا عن أن الموضوعية والأمانة العلمية، لا تسمح بالتناول الانتقائي للأمر والذي يجتزئها بعيداً عن سياقها.

هذا مع التأكيد ودون الإجحاف أو الانتقاص من أهمية تناول هذه الملاحظات وغيرها سواء على التقرير السنوي الخامس عشر أو غيره من التقارير العديدة التي تصدرها الهيئة على مدار السنة، ولم تدع الهيئة يوماً أن تقاريرها بلغت درجة الكمال والدقة ولا مجال لنقدها وإبداء الملاحظات عليها، بل إن إحدى القيم التي تتمسك بها كل الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان (والهيئة المستقلة إحداها) هي الانفتاح على النقد الموجه لتقاريرها ونشاطاتها فهذا جزء هام من التفاعل الضروري بها جنباً إلى جنب مع ممارسة النقد الذاتي أيضاً.

وبروح النقد الذاتي هذه أذكر لك مثلاً جملة وردت في ص 24 من تقرير الهيئة تحت العنوان: "تعطل الدعوة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية". ففي سياق تعداد أسباب ذلك التعطل ورد النص التالي: "عدم توقيع حركة (حماس) على الورقة المصرية" فهذا النص رغم أن المقصود به مجرد تسجيل حقيقة عدم التوقيع، إلا أنني أعتقد وبصدق، أنه نص قد يحمل نبرة اللوم لحركة "حماس"، وكان الأجدر والأدق إما الاكتفاء بالقول: "تعثر جهود المصالحة" أو القول "أمام تعثر جهود المصالحة، وتعثر توقيع حركة (حماس) على الورقة المصرية لوجود تحفظات عليها".

من هنا أيضاً فإنني أرحب تماماً بما اختتمت به ملاحظاتك (على عكس ما بدأت): "بأمل أن تثير نقاشاً يجعل المفوضية العامة للهيئة المستقلة تتفحص ذاتها ونشاطها، وأن هذا الأمر مطلوب من الهيئة حتى تبني لنفسها مصادقية عند كل الأطراف تمكنها من لعب دور ريادي في حماية حقوق الإنسان الفلسطيني في مناطق السلطة". د. نهاد، وقبل أن أنتقل إلى مناقشة ملاحظاتك، اسمح لي أولاً أن أسجل أنني أتناول رسالتك كما نشرت في موقع المنتدى الإلكتروني الفلسطيني (PEF) وليس كما نشرت في الموقع الإلكتروني الآخر (المركز الفلسطيني للإعلام) مقرونة بمقدمة فيها الكثير من التعرض والتجريح الشخصي، وأعتقد أن لا علاقة لك بتلك الديباجة خاصة بعد أن أكد لي ذلك أصدقاء يعرفون عنك ما يبعث على الاحترام.

ثم أرجو أن تسمح لي ثانياً أن أتوقف قليلاً أمام ما ورد في بداية مقالتك أيضاً بأنك "تغتتم فرصة النقاش الدائر بشأن إقرار قانون الهيئة المستقلة في غزة".

فرسالتك إذاً لكأنها تأتي في سياق نزع "الشرعية" عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من قبل كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة كإحدى الكتل، لا بل أكبر كتل المجلس التشريعي الفلسطيني، بإقرار قانون "الهيئة المستقلة" بالقراءة الثانية مؤخراً من قبل كتلة التغيير والإصلاح في غزة إنما يعني تلقائياً العمل على إلغاء وشطب الهيئة المستقلة في غزة وإنشاء هيئة بديلة لها هناك.

وأسمح لنفسي هنا أن أسألك بصفتك الأكاديمية وأستاذاً جامعياً: هل هذه هي الآلية القانونية الدستورية لإقرار مشروع قانون، أي قانون، في أي برلمان أو مجلس تشريعي في العالم؟! هل لوائح عمل وتقاليده أي برلمان تسمح بأن تقوم أي كتلة برلمانية (بغض النظر عن حجمها وأهميتها) مقام البرلمان أو المجلس التشريعي بكافة أعضائه، وأن تنصّب نفسها بديلاً وكأنها تقول: أنا البرلمان وأنا المجلس التشريعي، لتقوم بسن التشريعات والقوانين؟

ثم اسمح لي أن أسألك أيضاً كويتي فلسطيني: ألا ترى في "إقرار" قانون الهيئة بالقراءة الثانية مزيداً من تكريس وترسيخ ومأسسة حالة الانقسام السياسي القائمة؟ أنت تعلم بالتأكيد أن مركز الهيئة المستقلة هو في رام الله، وأن مكاتبها في قطاع غزة هي فروع لهذا المركز، وبالتالي فإن إنشاء جسم بديل للهيئة لن يعني على أرض الواقع سوى إنشاء جسم جديد في غزة لا علاقة له بما هو قائم ومستمر في الضفة الغربية، ولن يعني بالتالي سوى تمزيق وحدة الهيئة المستقلة وتحويلها إلى جسم في الضفة وجسم في غزة. وهذا كله يصب في تكريس وتعميق الشرخ العمودي ما بين غزة والضفة. فهناك ازدواجية في كل من السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ويُرَاد الآن خلق ازدواجية في المؤسسة الوحيدة الباقية كرمز لوحدة الوطن وهي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فإلى أين نحن ذاهبون!!

وأكثر من ذلك، وعدا عن هذا التمزيق المتعمد والمدمر، فإنه لن يكون هناك أية فرصة للاعتراف بالجسم الجديد المزمع إنشاؤه في غزة، سواء من قبل مجلس حقوق الإنسان أو الهيئات الدولية أو الإقليمية الأخرى. فأية خدمة تلك التي تقدمها كتلة التغيير والإصلاح في غزة لقضية حقوق الإنسان في فلسطين بإقدامها على تمزيق وحدة الهيئة المستقلة؟ هذا مع التأكيد أن الهيئة المستقلة ستواصل القيام بدورها ومسؤولياتها وصلاحياتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ورصد وتوثيق أية تجاوزات لهذه الحقوق ووضع التوصيات اللازمة لتصويبها في كل من الضفة الغربية وغزة، حسب الولاية القانونية والصلاحيات التي منحها إياها المرسوم الرئاسي (رقم 59) والمادة 31 من القانون الأساسي.

الأستاذ د. نهاد

في أكثر من موضع في رسالتك (الملاحظات رقم: 1، 6، 7) تتحدث عن موقف للهيئة وكأنها تسبغ الشرعية على ما هو قائم في الضفة الغربية وتنزعها عن ما هو قائم في غزة. إن الهيئة المستقلة يا سيدي ليست هي الجهة التي تملك منح الشرعية لأحد ولا حجبها عن أحد. فالمصطلحات التي تستعملها الهيئة هي مصطلحات توصيفية لا أكثر ولا أقل، ولا تعبر عن أي موقف سياسي يتعلق بالشرعية في ظل حالة الانقسام المدمر الذي نواجهه، خاصة وأن من الواضح أن كل مسألة الشرعية في ما هو قائم في الواقع الفلسطيني الحالي قد أصابها الوهن، وهذا الوهن في حد ذاته قد يكون أحد أسباب تعدد المصطلحات التوصيفية المستعملة تفادياً للدخول في دوامة المواقف السياسية حول شرعية أو عدم شرعية أي طرف. وأنفق معك على ضرورة البحث باستمرار عن أدق التعبيرات والمصطلحات التي تخدم هذا الغرض كما سبق وذكرت أعلاه. ودعني أعطيك مثلاً محدداً، فعندما لاحظنا رفض استلام رسالة وجهناها قبل حوالي سنتين للأستاذ إسماعيل هنية، بسبب أنها خاطبته بصفة "رئيس الحكومة المقالة" استغربنا هذا الرفض في حين تم، وفي نفس الفترة، استلام رسالة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة رغم أنها خاطبت الأستاذ هنية أيضاً بصفة "رئيس الحكومة المقالة"! لذلك وحتى نتمكن من توجيه رسالة للأستاذ هنية قبل عدة شهور، قمنا بمخاطبته بصفة "رئيس الحكومة - غزة"، فهل هذه المخاطبة تسبغ "شرعية" كانت الهيئة تحجبها قبل ذلك؟ أكثر من ذلك أقول إن الأستاذ هنية قام باستلام التقرير السنوي الخامس عشر للهيئة بشكل رسمي من وفدٍ يمثل مجلس مفوضي الهيئة وعبر خلال ذلك عن احترامه وتقديره لدور الهيئة، كما قام الدكتور عزيز الدويك، وبشكل رسمي أيضاً، باستلام هذا التقرير في رام الله وعبر عن احترام وتقدير مماثلين للهيئة.

ثم قامت كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية لاحقاً بتسليمنا رسمياً ملاحظاتها على هذا التقرير، ولم يتم في كل تلك المناسبات أي طرح بأن الهيئة "حادت" عن دورها ويجب "تصويب أوضاعها" عبر طرح قانون

جديد ينظم عمل الهيئة!!

لكل ذلك إن اعتقادنا الراسخ في الهيئة أنه وبدلاً من الدخول في جدال معقد حول الشرعية أو عدم الشرعية، يجب التركيز على تعزيز آليات حماية الحقوق والحريات في فلسطين (خاصة وأن كل مسألة شرعية في ما هو قائم في الواقع السياسي الفلسطيني الحالي قد أصابها الوهن كما سبق وذكرنا) والتركيز على وقف التدهور الخطير الذي أصاب منظومة الحقوق والحريات في شطري الوطن بسبب حالة الانقسام المدمر بكل تجلياته، وذلك برصد وتوثيق الانتهاكات من قبل كل من هو في موقع المسؤولية ويمارس السلطة، ورفع الصوت عالياً وقويًا ضد هذه الانتهاكات من أجل تصويبها. إن الهم الأكبر الذي يجب أن يقلق ويقض مضاجع كل وطني غيور هو التركيز بعيداً عن كل ما من شأنه ترسيخ هذا الانقسام المدمر الذي أفقد القضية الوطنية الكثير من زخمها، وأدى إلى التراجع الخطير في منظومة الحقوق والحريات.

أخي د. نهاد:

إن كل ما سبق يقودني إلى طرح السؤال الأساسي والمركزي الذي لا بد من طرحه أمام الإخوة في غزة (حركة وحكومة وكتلة برلمانية): هل هناك استعداد من الناحية المبدئية والفكرية والسياسية لقبول فكرة وجود دستوري قانوني لهيئة وطنية لحقوق الإنسان تتمتع بالصلاحيات الواسعة وبالاستقلالية التامة، خاصة عن السلطة التنفيذية بشقيها المدني والأمني، ووفق مبادئ باريس؟؟

أما المسألة الهامة الثانية في رسالتك فتتعلق بملاحظات حول المنهجية المتبعة في إعداد التقرير السنوي (الملاحظة رقم 2). يبدو أنك تتصور أن هذه المنهجية تستند أساساً على "ورود الشكاوى" و"دون إجراء بحث يستقصي الظاهرة بشكل علمي."

إن المنهجية التي تتبعها الهيئة في تقاريرها السنوية هي منهجية رصد أبرز المتغيرات والأحداث والظواهر التي عاقت وتعيق تعزيز منظومة حقوق الإنسان في فلسطين، خاصة تلك الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العدوانية، وتلك الناجمة عن حالة الانقسام الداخلي المدمر. كما تقوم هذه المنهجية على مراجعة السياسات التي تمارسها السلطة التنفيذية بشقيها المدني والأمني وواقع السلطة التشريعية، ومنظومة العدالة وسلطتها القضائية. ويتم كل ذلك من منظور وحيد أوحد هو منظور حقوق الإنسان كما تحدها المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية وعلى رأسها القانون الأساسي.

والشكاوى هي جزء من مكونات عملية الرصد والتوثيق هذه. وهناك دليل للشكاوى مبني على هيكلية وأسس بلورتها تجارب الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم، ويتم تطوير وتحديث هذا الدليل بشكل متواصل. وعندما يقوم التقرير السنوي بإبراز شكاوى معينة فإن ذلك يتم فقط بهدف تسليط الضوء على مشكلة ما أو انتهاك ما كأمثلة ونماذج. ألا يورد التقرير أمثلة عديدة على الاعتقالات التعسفية؟ وعلى حالات التعذيب وأشكالها المختلفة؟ ألا يورد التقرير نماذج عن الفصل من الوظيفة العمومية خاصة بالنسبة للمدرسات والمدرسين؟ ونماذج عن إغلاق الجمعيات الأهلية؟ وعن عدم احترام قرارات المحاكم؟ وعن إخضاع المدنيين للقضاء العسكري (وهي آفة الأفات التي نعاني منها في شطري الوطن بما في ذلك اللجوء في غزة إلى القانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية للعام 1979!! وهو ربما أسوأ ما في إرث م.ت.ف. عندما يتم تطبيقه على المدنيين من جهة وعلى واقع وظروف مختلفة تماماً عن الواقع أو الظروف التي تم وضعه فيها من جهة أخرى).

الأخ د. نهاد

إن ما يلفت الانتباه ويبعث على الأسف أن العديد من ملاحظاتك أتت بشكل انتقائي وخارج السياق بل ومبتورة بترأ عن هذا السياق، كمن يقول لا إله... ثم يصمت، أو كمن يقرأ سطرًا ويترك آخر.

ففي ملاحظتك رقم (4) مثلاً تتهم معدّي التقرير بأنهم "حصرُوا أغلب انتقاداتهم لأداء السلطة في رام الله في إطار السلوك اليومي، وحاولوا إظهار وجود سياسات إصلاحية وخطة تنموية"، ثم تتجاهل أن ما ورد في التقرير عن خطة حكومة د. سلام فياض "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" قد علق عليها معدّو التقرير مباشرة بالقول حرفياً: "إذ تبدي الهيئة هنا أن الطموح في بناء الدولة العتيدة يبقى منقوصاً ما لم تحدد فيه معالم المشروع القانونية، بمعنى أن تكون جميع تصرفات الدولة والمؤسسات والأجهزة التابعة ضمن إطار القانون ومبدأ سيادة القانون" ويضيف "فمن خلال رصد الهيئة لواقع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2009، فإن سلوك السلطة التنفيذية حاد عن مبدأ سيادة القانون في العديد من قراراتها، ويكفي أن نذكر من هذه الإجراءات شرط "السلامة الأمنية" عند التوظيف الذي شكل استمرار العمل به خلال العام 2009 انحرافاً عن القانون ومبدأ الشرعية، وتخشي الهيئة أن يؤدي الانحراف عن مبدأ سيادة القانون إلى الانزلاق تدريجياً نحو

الدولة البوليسية" (صفحة 26 من التقرير) (وقارن هذا أيضاً مع ملاحظتك رقم 17) فهل هذا الكلام ينسجم مع اتهامك لمعدي التقرير (ملاحظة رقم 3) بأنهم يبحثون بالمجهر عن أشياء يمكن أن تعدّ إنجازات للإشادة للحكومة في رام الله وإعطاء شهادات تقدير لها!

وأستدرك هنا لأقول إن من واجب الهيئة المستقلة وأي هيئة وطنية لحقوق الإنسان أن تبحث بالمجهر عن أي تقدم إيجابي في وضع حقوق الإنسان، عندما يحصل، وتشجعه وتحاول البناء عليه. ولذلك أشادت الهيئة في تقرير سابق بقرار الأستاذ إسماعيل هنية بخصوص محاسبة وطرده عدد من أفراد الشرطة الذين تسببوا بوفاة أحد المحتجزين لديها، كما أشادت بتشكيل لجان التحقيق حول حوادث القتل خارج القانون التي حصلت أثناء وبعد العدوان على غزة، مع العلم أن نتائج أي من لجان التحقيق تلك لم تعلن للآن!! ونعم أشدنا بحقيقة انخفاض حاد في حالات التعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز في الضفة الغربية خاصة بعد أن أكد محتجزو "حماس" ذلك لطواقم الهيئة في زيارتهم الدورية، بما في ذلك زيارة تمت بحضور المفوض العام تلبية لطلب من معتقلي "حماس" لدى الأمن الوقائي في بيتونيا، وفي نفس تلك الزيارة تم لفت انتباهنا إلى اللجوء لأسلوب جديد بتوجيه تهم جنائية مدنية من نوع غسل الأموال والتي نعمل من حينها على متابعتها. وعندما رصدت الهيئة عودة لحالات من التعذيب تم رفع الصوت عالياً حول تلك الانتكاسة.

ونعم أشدنا بالتطور الإيجابي الذي حصل بالسماح لطواقم الهيئة بزيارة المحتجزين في السجن المركزي في غزة بعد حوالي سنة من محاولات ذلك، ونعم لا زلنا نقول إنه لم يتم للآن السماح لنا بزيارة المعتقلين لدى أجهزة الأمن الداخلي منذ أكثر من سنة ونصف. نعم أشدنا ونشيد بقرار حكومة د. سلام فياض بإلزام كل الجهات المعنية باحترام قرارات المحاكم الفلسطينية، فعدا عن إيجابية هكذا قرار فإنه يمكننا من متابعة أي تلوؤ في تنفيذ قرارات المحاكم، أو محاولات الالتفاف عليها.

الأستاذ الدكتور نهاد، سيطول الحديث كثيراً لو أردت تناولاً تفصيلياً أكثر لكل ملاحظتك، ولكنني أكتفي بكل ما ذكرت لتوضيح أهم القضايا في تلك الملاحظات مؤكداً لك أن من التجني للموضوعية ومن الظلم للأمانة العلمية أن يتم اتهام الهيئة بعدم الاستقلالية وعدم المهنية وعدم الحيادية، خاصة وأني أعتقد أن ذلك تم من خلال قراءة انتقائية تقتطع الأمور خارج سياقها من ناحية، وعن ضرورة التناول والتقييم النقدي الشامل لمسيرة الهيئة ودورها، وليس فقط لتقرير واحد، قبل إطلاق الأحكام المطلقة.

إنني أدعوك إلى أن تحاكم الهيئة عبر كامل تجربتها ودورها منذ أنشئت، وفي سياق كامل ما يصدر عنها من تقارير ومنشورات انتهاءً بالتقرير السنوي الخامس عشر، الذي أرجو أن تعيد قراءته بتمعن وموضوعية بعيداً عن الانتقائية وإخراج الأمور عن سياقها. كما أتمنى عليك وعلى جميع الإخوة الذين يتولون المسؤولية في قطاعنا العزيز (حكومة، وحركة، وكتلة برلمانية)، التفكير ملياً والإجابة على السؤال المركزي الذي طرحته سابقاً: هل هناك الاستعداد مبدئياً وفكرياً وسياسياً بل ونفسياً أيضاً لقبول وجود هيئة وطنية لحقوق الإنسان تتمتع بالصلاحيات الواسعة وبالاستقلالية التامة في عملها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين حسب المعايير الدولية (مبادئ باريس) وحسب مبدأ سيادة القانون والحريات كما وردت في القانون الأساسي الفلسطيني، وترصد وتوثق أي انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني وتتعاوى مع توصياتها لتصويب تلك الانتهاكات؟ هذا هو السؤال، وما عدا ذلك من انتقادات أو ملاحظات هنا أو هناك فتلك تفاصيل قابلة للأخذ والرد والتصويب أيضاً. وأرجو أن تشاطرنني الرأي بأن الهم الأكبر يجب أن يكون العمل بعيداً عن كل ما من شأنه ترسيخ وتعميق الانقسام من منطلق أن هذا الانقسام يلحق أمدح الضرر بالقضية الوطنية، ومن منطلق أن هذا الانقسام أدى ويؤدي إلى كل هذا التدهور الخطير في منظومة الحقوق والحريات. ■